3 أسباب رئيسية تدفع الذهب لاستمرار التراجع

ارتفاع الأسهم أفقد الذهب جزءا من بريقه

سنغافورة - رويترز: لم يكد يتغير سعر الذهب أوائل التعامل في آسيا امس بعد تراجعه الجلسة السابقة، ومن المحتمل أن يشهد مزيدا من التراجع إذ إن بيانات قوية عن الوظائف الأميركية وارتفاع الأسهم لمستويات قياسية في وول ستريت كلها أضعفت من جاذبية المعدن النفيس كملاذ آمن.

وقفز نمو الوظائف في الولايات المتحدة في يونيو وهبط معدل البطالة إلى أدنى مستوى له في نحو 6 سنوات وهو ما يقدم دليلا قويا على أن أكبر اقتصاد في العالم ينمو بنشاط مع بداية النصف الثاني من العام.

وقالت وزارة العمل الأميركية أمس الأول إن الوظائف في القطاعات غير الزراعية زادت 288 ألف وظيفة وتراجع معدل البطالة إلى 6,1٪، وكان سعر الذهب مستقرا في السوق الفورية دونما تغير يذكر عند 1319,44 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن هبط في الجلسة السابقة أكثر من 1٪ إلى 1309,64 دولارات مسجلا أدنى مستوياته في أسبوع قبل أن يتعافى قليلا ليغلق منخفضا 0,6٪.

وانخفضت العقود الآجلة الأميركية للذهب تسليم أغسطس 0,01٪ لتبلغ 1320,5 دولارا للأوقية.

واستقرت الفضة عند 21,08 دولار للأوقية. وانخفض البلاتين 0,2٪ إلى 1491,00 دولارا للأوقية.

ونزل البلاديوم 0,15٪ إلى 853,63 دولارا للأوقية.

برنت يتماسك فوق 111 دولاراً والأميركي يواصل الهبوط

سنغافورة - رويترز: استقرت أسعار العقود الآجلة لمزيج النفط برنت فوق 111 دولارا للبرميل امس بدعم من مؤشرات على تحسن التوقعات للطلب برغم أن الخام لايزال في طريقه لتكبد أكبر خسارة أسبوعية منذ مطلع يناير مع انحسار المخاوف التي هيمنت لأسابيع على الأسواق بسبب الامدادات. وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأميركي لليوم السابع على التوالي وسط توقعات بزيادة الصادرات الليبية والايرانية. وهذه أطول موجة خسائر للخام منذ ديسمبر 2009. لكن الآمال في تحسن التوقعات للطلب في الولايات المتحدة والصين والمخاوف من خروج الأزمة العراقية عن نطاق السيطرة حدت من الخسائر. وارتفع خام برنت 13 سنتا إلى 111,13 دولارا للبرميل وبلغت خسائره منذ بداية الأسبوع 2٪. وخسر الخام الأميركي 9 سنتات إلى 103,97 دولارات للبرميل وبلغت خسائره منذ بداية الأسبوع 1,7٪ وهي الأكبر منذ نهاية ابريل.

اختبار «البطانية السعيدة» على متن رحلات «البريطانية»

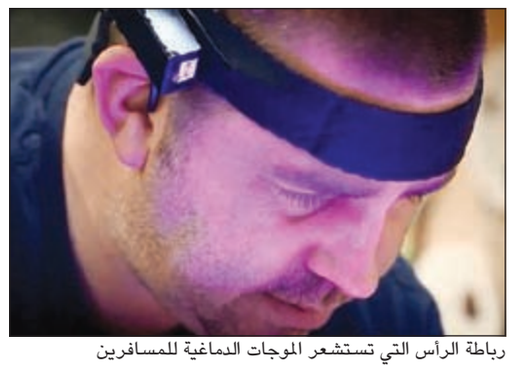
رباطة الرأس التي تستشعر الموجات الدماغية للمسافرين

البطانية مصنوعة من الألياف البصرية التي تغير لونها

مدحت فاخوري

تختبر الخطوط الجوية البريطانية «بطانية السعادة» عالية التقنية على متن رحلاتها لكي تعرف المزيد عن كيفية منح المسافرين على رحلاتها المزيد من الاسترخاء، من خلال اختبارات بما يسمى «بطانية السعادة» على رحلاتها وهي عبارة عن غطاء مطور مصنوع من المجسات العصبية لأجهزة الاستشعار لقياس الموجات الدماغية للمسافرين في محاولة من الشركة لتحسين خدماتها. وقد بدأت شركة الطيران بالفعل بإجراء التجارب على ارتفاع 30 الف قدم لمعرفة المزيد عن الطرق المناسبة في النوم والراحة للركاب أثناء السفر حتى تستطيع تنسيق مواعيد خدماتها مثل مواعيد وجبات الطعام ونوعية الافلام التي يفضلها المسافرون وشكل المقعد. وقد صنعت البطانية من الألياف البصرية التي تغير لونها بناء على ما تصدره أجهزة الاستشعار. فعندما يكون المسافر متوترا يصبح لون البطانية أحمر وعندما يتبدل مزاج المسافر ليصبح مستريحا ومسترخا يتبدل لون البطانية إلى الأزرق، بالاضافة إلى عصابة رأس والتي يمكنها السيطرة على الموجات الدماغية والتي تستخدم لقياس حالة الشخص التأملية من خلال مقياس من 1 إلى 100 ثم يتم نقل هذه الموجات عن طريق البلوتوث من خلال انسجة LED لتعطي ألوانا ضوئية للبطانية فعندما يكون عددها منخفضا فإنها سوف تتحول إلى اللون الأحمر وعندما تقترب من المقياس 100 تتحول إلى اللون الأزرق. كما يمكنها الكشف عن الانشطة الفكرية للشخص كما يمكن من خلالها أيضا مراقبة مستوى التركيز والاسترخاء للمسافر. وحتى الآن لم تستخدم البطانية الا على رحلة واحدة وقد اكتشفت شركة الخطوط البريطانية ان اكثر عوامل التقلبات على رحلاتها يرجع إلى مواعيد الوجبات وعندما يستخدم المسافرون خدمات الترفيه على متن طائراتها.

نشاط استهلاكي متزايد خلال شهر رمضان انعكس على اسعار المنتجات الغذائية وتضخم الاسعار

في حالة ارتفاع تكاليف الوقود يرتفع التضخم إلى 3,6٪

«بيتك للأبحاث»: 1٪ نمو متوقع للتضخم بنهاية 2014

قال تقرير صادر عن «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان أسعار المستهلك زادت لتسجل 2,9٪ على أساس سنوي في مايو 2014 من 2,7٪ على أساس سنوي في أبريل 2014 نتيجة لارتفاع تكاليف الإسكان والألبسة بالإضافة إلى اعتدال أسعار الأغذية. ومنذ بداية السنة، حتى نهاية مايو، زاد معدل التضخم في الكويت بمقدار 2,9٪.

وأظهرت التفاصيل زيادة الأسعار عبر المكونات الفرعية باستثناء الرعاية الصحية والاتصالات والسلع والخدمات المتنوعة. وظل التضخم في أسعار المواد الغذائية عند نسبة 2,8٪ على أساس سنوي خلال الشهر وهي نفس النسبة التي سجلها في أبريل 2014 وكان التضخم في أسعار المواد الغذائية قد استمر في تسجيله لوتيرة هبوطية منذ منتصف العام الماضي. وفي واقع الأمر، فإن التضخم الحالي في أسعار المواد الغذائية يعد أقل بصورة كبيرة عن نسبة الـ 4,2٪ المسجلة في بداية 2014. ونظرا لاستيراد الكويت لمعظم المواد الغذائية (90٪ تقريبا) لغرض الاستهلاك المحلي، فإن اعتدال أسعار المواد الغذائية جاء متماشيا مع الانخفاض في وتيرة أسعار المواد الغذائية عالميا - انخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بنسبة 3,2٪ على أساس شهري في مايو 2014 بتأثير انخفاض أسعار الألبان والحبوب والزيوت النباتية. وبالرغم من ذلك، فإننا نرى أن التضخم في أسعار المواد الغذائية في الكويت سيزيد اعتبارا من يونيو 2014 والأشهر اللاحقة، وخصوصا مع شهر رمضان واحتفالات عيد الفطر.

كما واصلت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة الارتفاع للشهر الثالث على التوالي لتسجل 5,2٪ على أساس سنوي في مايو 2014. وقد لاحظنا أن الأسعار قد زادت في هذه الفئة بصورة جوهرية حيث كانت تتراوح بين 2,2٪ و2,8٪ من أبريل 2013 إلى أغسطس 2013، وكانت قد سجلت أدنى سعر لها في نوفمبر 2012 (1,0٪ على أساس سنوي). واستمرت تكاليف المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند مستوى أعلى من 4,5٪ منذ أكتوبر من العام الماضي. وبالمثل، جاءت تكلفة خدمات السكن عند 4,6٪ على أساس سنوي في مايو 2014، دون تغيير تقريبا من أبريل 2014. والجدير بالذكر أن مكون الإسكان يتم إجراء المسح بشأنه وتحديثه مرة واحدة فقط كل ثلاثة أشهر. ويسجل تضخم الإيجارات السكنية حاليا 0,2٪ فقط والذي يعد انخفاضا كبيرا مقارنة بمعدل الذروة المسجل في أكتوبر الماضي.

وقد ساهمت تكاليف النقل في ارتفاع معدل التضخم في أسعار الشهر الماضي بسبب ارتفاع أسعار السيارات، والتي زادت بنسبة 1,1٪ على أساس سنوي في مايو 2014، بينما زادت أسعار الكساء وملبوسات القدم بنسبة 3,1٪ على أساس سنوي. وعلى الجانب الآخر، لاحظنا تكثيفا للانكماش في ثلاثة عناصر رئيسة من مؤشر أسعار المستهلكين وهي الرعاية الصحية والاتصالات والسلع والخدمات الأخرى.

معدل التضخم استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلك في الكويت

	مايو 2014	أبريل 2014	مايو 2014	أبريل 2014	الوزن (%)
	% على أساس شهري		% على أساس سنوي		
المؤشر العام لأسعار المستهلك	0.2	0.1	2.9	2.7	100.0
الأغذية والمشروبات	0.1	0.4	2.8	2.9	18.4
السجائر والتبغ	0.0	0.0	1.3	0.9	0.3
الكساء وملبوسات القدم	0.6	-0.2	3.1	2.9	9.3
خدمات الإسكان	0.0	0.0	4.6	4.6	28.9
أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	0.2	0.3	5.2	4.9	11.3
النقل	0.1	0.1	1.1	1.1	7.9
الاتصالات	0.0	0.0	-1.1	-1.3	4.0
التعليم	0.0	0.0	4.1	4.1	3.0
الصحة	-0.1	0.1	-1.4	-1.3	1.6
الترفيه والثقافة	0.2	-0.2	0.8	0.8	4.3
المطاعم والفنادق	0.0	0.0	2.5	2.5	3.3
والسلع والخدمات المتنوعة	0.3	-0.2	-1.5	-2.4	7.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرج، بيتك للأبحاث

أسعار المستهلك الشهرية في الكويت (مايو 2012 - مايو 2014)

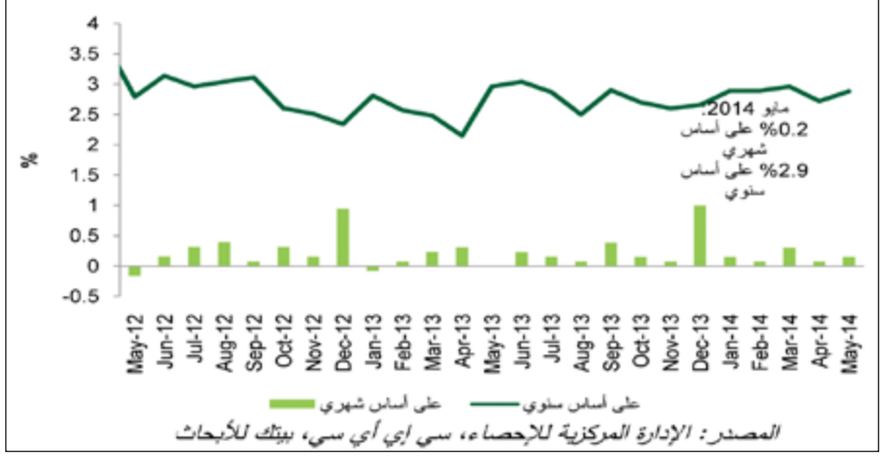

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، سي إي أي سي، بيتك للأبحاث

وتوقع التقرير أن ترتفع أسعار المستهلك في الكويت لتتجاوز حاجز الـ 3٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من 2014 نظرا للتوقعات بأن الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية الفضفاضة ستعمل على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار، بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية والتأثيرات الأخرى لقاعدة المقارنة مع الفترات السابقة، خاصة مع حلول شهر رمضان، كما أن ارتفاع الأجور قد يشكل ضغوطا تصاعدية على التضخم في 2014 والفترات اللاحقة. هذا ونتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت ليسجل 3,5٪ على أساس سنوي في 2014 (2013: 2,7٪).

وقد حذرت وزارة المالية مؤخرا أنه من دون تخفيض الكويت للإنفاق، فقد تسجل البلاد عجزا في الميزانية قدره 2,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2018/2017 (أبريل - مارس)، على افتراض بقاء أسعار النفط بالقرب من 100 دولار للبرميل. وسجلت الكويت فوائض متتالية في الميزانية منذ 1996 وحتى الآن. إلا أن الإنفاق على الدعم ارتفع بمقدار أربعة أضعاف بين عامي 2005 و2013، وفقا لتصريح وزير المالية، حيث زاد بنسبة 23٪ سنويا من 4,1 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، في حين ارتفع الإنفاق العام بنسبة 20,4٪ سنويا على مدى السنوات العشر الماضية، مقارنة بنمو بنسبة 16,2٪ في الإيرادات.

وفي حالة ارتفاع تكاليف الوقود، فسيعمل ذلك على إضافة المزيد من الضغوط على الأسعار، والمتأثرة بالفعل بارتفاع أسعار الغذاء العالمية والطلب المحلي، مما يعزز توقعاتنا بارتفاع التضخم نحو 3,6٪ بحلول نهاية العام الحالي، ارتفاعا من 2,6٪ في نهاية 2013.

هل يحل اليوان محل الدولار يوما؟

مدحت فاخوري

تحمل عناوين الصحف الكثير عن حجم تداولات اليوان الصيني مما بات يؤكد مدى استعداد اليوان الصيني للهيمنة على اسواق العملات عالميا، فبعد الإجراءات التي قامت بها الصين مؤخرا من أجل رفع قيمة عملتها في لندن التي تعد أكبر سوق للصرف الأجنبي على مستوى العالم. والتي تعد آخر إجراء من حملة العلاقات العامة التي بدأتها الصين منذ 2009 واستمرت لمدة خمس سنوات، حينما أعلنت الصين أول عزم لها من أجل تعزيز اليوان دوليا من خلال سلسلة من الإعلانات جعلت العملة الصينية بمنزلة المنافس المفترض للدولار، وفقا لصحيفة الايكونومست الاقتصادية.

ولهذا الحدث وقع يبدو واضحا من خلال عدة أرقام مثيرة، حيث ارتفعت ودائع اليوان خارج الصين عشرة أضعاف خلال الخمسة سنوات الماضية، فيما كان سوق سندات الديون باليوان في حالة العدم قبل ذلك ليصبح هناك اصدارات بالعشرات شهريا. ويعد اليوان ثاني أكثر عملة استخداما في التجارة على مستوى العالم.

إضافة إلى الانطباع الذي بدأ يسود في العالم على قدم وساق في المنافسة بين المدن فبعض المدن ستصبح مركز رئيس لتدوال اليوان. ومنها لندن عندما عينت الحكومة الصينية بنك الصين للتعمير كبنك رسمي لأعمال المقاصة لعملة اليوان في بريطانيا كما وافقت على إطلاق التداول المباشر بين الجنيه واليوان في الصين. فهذه التصريحات جاءت بالتزامن مع رحلة رئيس الوزراء الصيني لي كاتشيانغ إلى لندن.

فتعيين بنك للمقاصة لعملة اليوان يعني إنشاء قناة لليوان سيكون مقرها بريطانيا مما سيوفر التدفقات المالية إلى أسواق رأس المال الصينية إلى جانب تعزيز جاذبية لندن كمركز تجاري للعملة. وهناك مدن أخرى مثل فرانكفورت وسنغافورة تم منحها بنوك مقاصة لليوان، ولكن تسيطر لندن بالفعل على ما يقرب من 60٪ من المدفوعات التجارية باليوان بين آسيا وأوروبا، ويدعم موقفها أكثر اتفاق الاسبوع الماضي بين الصين وبريطانيا.

فالنمو السريع في استخدام اليوان خارج الصين، سواء كان ذلك لتسوية التجارة أو الاستثمار، كان من خلال قاعدة صغيرة جدا. فاليوان قفز ليصبح العملة السابعة والأكثر استخداما في المدفوعات الدولية بعد ان كان في المرتبة الـ 20 مع بداية 2012، وفقا لنظام التحويلات العالمي سويفت «SWIFT» ومع ذلك فان اليوان لايزال يمثل 1,4٪ من المدفوعات العالمية مقارنة مع الدولار 42,5٪. مما يعني ان هناك العديد من الصفقات النقدية باليوان فقط كانت الشركات الصينية والشركات التابعة لها في هونغ كونغ، وهناك الكثير الذي لا تراه الأعين بالنسبة لمكانة اليوان كعملة تستخدم في التسويات.

وهناك الكثير يتساءلون هل بات اليوان عملة للاستثمار، فما يجعل من الدولار كأحد اكبر العملات الاحتياطية عالميا هو مدى عمقه والمتاح منه في الاصول الأميركية المتاحة للمشترين الدوليين.

وقال متحدث من المجموعة الناشئة للمستشارين جوناثان أندرسون بان حجم المستثمرين العالميين في الأصول الأميركية بلغ 56 تريليون دولار، بما في ذلك السندات والأسهم. كما يقدر ما لديهم من الاصول الاوربية بقيمة 29 تريليون دولار، نحو 17 تريليونا من الاصول اليابانية. ولكن عندما يتعلق الأمر بالأصول الصينية فانه فقط تبلغ 0,3 تريليون دولار فهي متاحة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. وهذا يضع اليوان على قدم المساواة مع البيزو الفلبيني وأعلى قليلا من قليلا نويفوسول البيرو.

والسؤال لماذا يتراجع اليوان مرة أخرى؟ الجواب هو الصين نفسها.

فوصول أي عملة إلى العالمية، يجب أن يكون هناك مسار من أجل أن تترك هذه العملة بلدها الاصلية. فأسهل طريق هو طريق العجز التجاري، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة تستورد أكثر مما تصدر ففي الحقيقة فان الولايات المتحدة تضيف حيازات عالمية من الدولارات بشكل يوميا. ولكن لم تفلح الصين في ذلك، التي غالبا ما تدير فائضا تجاريا كبيرا وقد وقد حاولت حل هذه المشكلة من خلال دفع ثمن الواردات باليوان، في حين لايزال يتحتم عليها قبول الدولار مقابل صادراتها.

ولكن هذا النهج يمكن أن يكون في الوقت احلي فقط، وذلك بسبب تصميم النظام الصيني. فالأجانب الذين يدفع لهم باليوان لا يستطيعون فعل الكثير مع هذه العملة، وبالتالي ينظر لها بارتياب. الصين يمكن أن تغير هذا بضربة واحدة عن طريق اطلاق حسابات رأس المال مفتوحة. وهناك تكهنات بأنه قد تفعل ذلك، كما يكثر النقاش حول الإصلاح المالي في بكين، ووفقا لمستشار البنك المركزي الصيني السابق يو يونغدينغ فان هناك حذر يسود بالتزامن مع بطء الحكومة في التراجع عن بعض ضوابط رأس المال.

هل يحل اليوان محل الدولار يوما؟